



الشيخ صباح الخالد وخالد الفاعس والشيخ د. أحمد الناصر أثناء الاجتماع



علي الراشد متوسلاً جمد الهرشاني وكامل العوضي خلال اجتماع اللجنة الخارجية

بعد اجتماع اللجنة مع صباح الخالد وبحث قضية سحب السفراء

الراشد: «الخارجية» تدعم المساعي الرسمية لرأب الصدع بين الأشقاء في دول التعاون

وهذا ما اعتدنا خلال السنوات السابقة ومنذ ان اعلن المغفور له الشيخ جابر الاحمد الصباح تبنيه لفكرة قيام مجلس التعاون الخليجي واتوقع ان صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد يستطيع بخبرته الدفع بصمود التعاون فيما بين دول الخليج العربي.

والخلافات بأسرع وقت ممكن، خاصة ان مصيرنا كشعوب ودول بالمنطقة واحد ولدينا مشاكل دولية كبيرة، وفي حال عدم الاتحاد فيما بيننا سنتكسر أحاداً. وشدد الراشد على ان المصير المشترك فيما بيننا كدول خليجية سيعزز من قوتنا ومواقفنا الدولية،

ولم الشمل متمنيا ان نتجج هذه المحاولات والوساطة بإعادة العلاقات ما بين الدول الخليجية. وأكد الراشد ان هناك تفهما لدى لجنة الشؤون الخارجية للأبعاد والأسباب التي ادت الى اتخاذ الثلاث دول الخليجية هذا الموقف بسحب سفرائها من قطر لكن في النهاية نتمنى ان تحل هذه

الشعوب بالدرجة الاولى». وشدد الراشد على انه مما لا شك فيه ان الموقف الكويتي الذي يسعى له النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء بتوجيهات صاحب السمو وهو امير الدبلوماسية وتطلعات هو تحقق رغبة وتطلعات الشعب الكويتي بتقارب وجهات النظر الخليجية

لجنة الشؤون الخارجية الخالد وكان موضوع هذا الاجتماع بحث التداعيات الأخيرة لقيام ثلاث دول خليجية بسحب سفرائها من دولة قطر الشقيقة». وتابع الراشد «ان الخالد لهذه المنطقة تربطنا علاقات متميزة وتاريخية ونحاول ابعاد كافة الخلافات التي من شأنها الاضرار بمصالح

سفرائهم منها مؤكدا في الوقت ذاته ان اللجنة تتفهم الأبعاد والأسباب التي ادت لهذه الخطوة لكنها تتمنى حل هذه الخلافات بأسرع وقت. وقال الراشد في تصريح صحافي أمس «عقدت لجنة الشؤون الخارجية اجتماعها بحضور النائب الاول لسمو رئيس مجلس الوزراء ووزير

أعلن رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب علي الراشد عن دعم المساعي الرسمية الكويتية لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر فيما بين الدول الخليجية الثلاث «المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة» ودولة قطر على خلفية سحب



مبارك الفرج

الفرج يطالب الحكومة بأجهزتها منع استخدام العمالة الإثيوبية بشكل قاطع

استنكر رئيس مجلس الأمة بالانابة مبارك بنه الفرج الجريمة البشعة التي اقدمت عليها وافدة اثيوبية بقتل فتاة كويتية بمقتبل العمر دون سبب يذكر حيث هزت المجتمع الكويتي ومن يعيش في الكويت بشكل كبير، مقدما آخر التعازي والمواساة لاهالي الضحية الاخ الدكتور حمود فليطح الشمري واهله، سائلا المولى عز وجل ان يتغمد الفقيدة بواسع رحمته وان يلهم اهلها الصبر والسلوان. وطالب الفرج الحكومة بأجهزتها المختلفة منع استخدام العمالة الاثيوبية للكويت بشكل قاطع لما سببته هذه العمالة من مأس هزت المجتمع الكويتي وذلك من خلال القيام بتسهيل جلب العمالة المسالة وخاصة العمالة الهندية والسيلانية التي لم يعرف عنها العنف والجريمة وتعايشها مع المجتمع الكويتي يسلا. وأكد الفرج على مطالبته بقيام وزارتي الداخلية والشؤون بدورها بحماية المواطنين الكويتيين من جشع وتلاعب بعض مكاتب جلب العمالة من ناحية ارتفاع الاسعار بشكل مبالغ فيه وكذلك من خلال التلاعب في ضمان العمالة عند جلبها للعمل لدى المواطن الكويتي.

الجبري: علاقات الكويت بالأشقاء في الخليج راسخة

ودعائه، ولن يهزها تصريحات من هنا أو هناك، نيه الى انه لم يعد هناك من خيار سوى الاتحاد الخليجي على المستوى العسكري والاقتصادي والسياسي، مختتما تصريحه قائلا: اقول للمحللين ومتمهني التأويل والتحويل.. اتركوا القرارات المصرية لقادة الخليج الذين يعرفون مصلحة شعوبهم».

واضاف الجبري: لا نذيع سرا كذلك حينما نقول ان الكويت هي القلب النابض لهذا الجسد الخليجي الواحد، فهي التي تبنت وآزت منذ القدم جهود اشقاؤها الخليجيين من اجل انشاء كيان سياسي تنظيمي يجتمعون تحت مظلتهم، تماما كما جمعهم الدين الواحد والقيم والثقافات والعادات الاجتماعية الواحدة، فالكويت ومجلس التعاون كانا وسيظلان باذن الله تعالى كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء لمعالجة اسباب ومسببات شكاها، مشيرا في الوقت ذاته الى ان «من ينكر موقف دول الخليج جمعا تجاه الكويت اما جاهل او جاحد، وتجربة الغزو الاليمية خير برهان على تلاحم دول الخليج». وأكد ان انتشار السلاح بهذا الشكل المخيف والمريب ظاهرة دقت ناقوس الخطر وتحول فيها بعض الشباب الى تجار سلاح مما نما لديهم الفكر الانحرافي في كسر القانون، مبينا ان الشباب في هذا العمر يجب ان يكون مهم بناء أنفسهم ومستقبلهم ونهضة وطنهم، لافتا الى ان الاوضاع الامنية في المنطقة لا تطمئن وان البلد بحاجة الى تكريس امنه واستقراره وعدم التهاون من يتعمد الاحتفاظ بها او بيعها، ولفت الى ان القانون المقترح اعطى تسهيلات لمدة

أبدى النائب محمد الجبري اسفه واستغرابه من التحليلات المغرضة والتأويلات المؤسفة التي يحاول مروجها دق اسفين بين الشعب الخليجي الواحد ذي الهدف والمصير الواحد انطلاقا من مسلمات تاريخية اقلها العادات والروابط الاجتماعية الحميمة المشتركة، والغايات والقيم والمبادئ والتقاليد المتقاربة. وقال الجبري في تصريح صحافي: لا نذيع سرا حينما نقول ان ما بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي من روابط اصيلة متناصلة، يجعل اي اختلاف في وجهات النظر بينهم حيال امر ما او قضية ما مآله الحل والاتفاق عاجلا او آجلا. ومن ثم فإن التغيريد خارج سرب الوحدة الخليجية لا يعدو كونه «نعيقا» سرعان ما ينزوي في خضم اصوات الحكمة والعقل التي يعي ويؤمن اصحابها بصعوبة بل استحالة شق جدار هذا الكيان الوحدوي الخليجي الاصيل.



محمد الجبري

الكندري يطالب بالإسراع في إقرار جمع السلاح

زمنية محددة لمن يسلم سلاحه الناري مع تعهد من الحكومة بعدم تطبيق القانون عليه في فترة السماح بالاضافة الى مكافأة مجزية تتراوح ما بين 500 والـ1000 دينار لمن يقوم بتسليم سلاحه.

بدأت بالتنامي مما تسبب في تسجيل حالات موت واصابات في بعض المناطق جراء سقوط الرصاص من علو على المارة في الشوارع وحتى الناس في منازلهم وامامها. وأكد ان انتشار السلاح بهذا الشكل المخيف والمريب ظاهرة دقت ناقوس الخطر وتحول فيها بعض الشباب الى تجار سلاح مما نما لديهم الفكر الانحرافي في كسر القانون، مبينا ان الشباب في هذا العمر يجب ان يكون مهم بناء أنفسهم ومستقبلهم ونهضة وطنهم، لافتا الى ان الاوضاع الامنية في المنطقة لا تطمئن وان البلد بحاجة الى تكريس امنه واستقراره وعدم التهاون من يتعمد الاحتفاظ بها او بيعها، ولفت الى ان القانون المقترح اعطى تسهيلات لمدة

طالب النائب فيصل الكندري للجان في مجلس الامة بسرعة ادرج قانون جمع السلاح على جدول اعمال الجلسة المقبلة، معتبرا تاخر تشريع القانون يعني زيادة في حصد الارواح البريئة. وقال الكندري في تصريح صحافي انه قد قدم اقتراحا بقانون لجمع الاسلحة من الافراد ووضع ضوابط تحكم عملية منح التراخيص للاسلحة بأنواع محددة مع وجود شرط شهادة صحية تثبت خلو مقتني السلاح من الامراض العقلية والعصبية وسحب كل الاسلحة التي لا تخضع لقوانين الترخيص. و اشار الكندري الى انه حان الوقت لتطبيق قانون جمع السلاح نظرا للوضع الأمني وظاهرة تزايد الاسلحة بين جموع الشباب وحتى المرافقين



فيصل الكندري

الروبيعي: إطلاق أسماء الشهداء على شوارع الجهراء والعاصمة



عودة الروبيعي

أشاد النائب الدكتور عودة الروبيعي بالجهود والمساهمات والأدوار الوطنية التي قام بها عدد من شهداء الكويت ورجالات الدولة رحمهم الله. وقال الروبيعي في اقتراح برغبة: «انه تخليدا وتعريزا لهذه الأندوار الوطنية التي تميز بها الرواد في وطننا الغالي الكويت قديما وحديثا من رجالات سجل التاريخ متأثرهم، وارتبط اسم الكويت ارتباطا وطنيا وتاريخيا بهم، ومن اجل بقاء هؤلاء الرواد في ذاكرة الأجيال حاضرا ومستقبلا، اقترح تسمية بعض الشوارع في محافظتي الجهراء والعاصمة بأسماء الشهداء باذن الله، وهم: مطر غنيم الحريجي، منصور قفاص الخصيلي، ماجد رجعان الخصيلي وبدر محري البذالي. وتضمن اقتراح الروبيعي رجالات الدولة: عابر عودة البذالي، عثمان المزعل السعيد، طلال المبارك العيار، نومان الخميس البذالي، مطلق بن شلوان البذالي، عريود شنوف البذالي، سفاح شنوف البذالي، مبارك السعيد البذالي، مبارك عبد الجميلي، يوسف عبيد الهذال وبندر سوعان العززي.

وجاء نص اقتراح الروبيعي حول تسمية بعض من الشوارع في محافظة العاصمة باسماء من شهداء ورجالات الدولة الذين ساهموا بادوارهم بتعزيز الدور الوطني، وذكر الروبيعي في اقتراحه انه تخليدا وتعريزا للدور الوطني الذي تميز به الرواد في وطننا الغالي الكويت قديما وحديثا من رجالات سجل التاريخ بينهم وبين اسم الكويت ارتباطا وطنيا وتاريخيا وثيقا ولأهمية ان تبقى هذه الاسماء في ذاكرة الأجيال حاضرا ومستقبلا. ومن هؤلاء الشهداء ورجالات الدولة:

- 1- الشهداء باذن الله:
- 1- مطر غنيم الحريجي
- 2- محمد مطلق الربيع البذالي
- 3- سلمان غنيم الربيع الحريجي
- ب- رجالات الدولة التالية اسمائهم:
- 1- عابرة عودة البذالي
- 2- عثمان المزعل السعيد
- 3- طلال المبارك العيار

«التشريعية» توافق على تعديل قانوني تنظيم الخبراء والمحكمة الإدارية

هذا التعديل حماية حقوق المواطنين. وأشار الكندري الى رفض اللجنة التشريعية بالأغلبية تعديلا آخر على المادة الخامسة من هذا القانون والمتعلق بإنشاء دائرة في إدارة المنازعات تسمح بالبت في القرارات الإدارية النهائية بما في ذلك القرارات المتعلقة بالجنسية. وأضاف ان اللجنة رفضت أيضا تعديل المادة الأولى من القانون ذاته، والذي يجيز للمحكمة نظر طلبات الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية حتى لو كانت متعلقة بالجنسية أو إبعاد الوافدين.

خلال اجتماعها اليوم (أمس) على تعديل قانون تنظيم الخبراء الصادر بالمرسوم رقم 40 لسنة 1980، وبما يسمح بتحويل إدارة الخبراء إلى هيئة مستقلة. وأضاف الكندري في تصريح إلى الصحفيين أن اللجنة أقرت كذلك تعديلا على القانون الإداري والمحكمة الإدارية الصادر بالمرسوم رقم 20 لسنة 1981 والمتعلق بالشؤون الإدارية، مشيرا إلى أن التعديل ينص على أنه إذا لم تبث الجهة الإدارية بالتظلم المقدم لها خلال 60 يوم فإن التظلم في هذه الحالة يعتبر كأن لم يكن، مؤكدا أن من شأن

أعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب د. عبدالكريم الكندري عن موافقة اللجنة



د. عبدالكريم الكندري

الجلال يشيد بنتائج اجتماع «الخارجية»

أشاد النائب طلال الجلال بما شهدته اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية أمس والذي ابلغ خلاله النائب الاول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد باللجنة بأن موقف الكويت من أزمة سحب السفراء من قطر هو السعي لرأب الصدع بين الدول الأشقاء. وقال الجلال: ونحن إذ نحمد الله بعودة سمو الامير بسلامة الله الى ارض الوطن، فإننا على ثقة بان امير الدبلوماسية قادر بحكمته وحكته على احتواء الخلاف الخليجي، وان يعيد المياه الى مجاريها بين الأشقاء. وشدد الجلال على ان اتحاد

دول مجلس التعاون الخليجي هو اتحاد قوي ولم يكن ابدا اتحادا هشاً، وقادر على عبور هذه الأزمة التي لن تزيد الا قوة. وتابع الجلال اتفهم موقف الأشقاء في السعودية والامارات والبحرين من سحب سفرائهم من الشقيقة قطر، لكن اتمنى ان تكون هذه الخطوة هي نهاية الأزمة بين الدول الأشقاء وان يعود السفراء الى بلدهم الثاني قطر بأسرع وقت، كما اطلب دولة قطر الشقيقة بأن تتفهم اسباب هذه الخطوة وتعمل على معالجتها، لان الشعب الخليجي بالتأكيد ليس راضيا عما حدث بين الأشقاء.

التميمي لتعديل قانون الأحوال الشخصية

قدم النائب عبدالله التميمي اقتراحا بقانون لتعديل المادة 346 من القانون 51 لسنة 1984 بشأن الأحوال الشخصية وجاء في القانون ما يلي: (نص التعديل المقترح) جاء في المادة 346 من القانون رقم 51 لسنة 1984 من قانون الأحوال الشخصية الكويتي انه: أ- يطبق هذا القانون على من كان يطبق عليهم ذلك في تاريخ العمل به، وفيما عدا ذلك فيطبق عليهم أحكامهم الخاصة بهم. وتضاف لها: (وإذا كان أطراف النزاع مسلمين ومتحدي المذهب عند إبرام عقد الزواج واعتنق أحدهما مذهب آخر بعد الزواج فيطبق عليهم أحكام المذهب الخاص بالبعد). ب- أما إذا كان أطراف النزاع من غير المسلمين وكانوا مختلفين ديناً أو مذهبياً سرت عليهم أحكام هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: ثبت من التطبيق العملي للمادة المشار اليها ان الغموض فيها قد فتح باب التحايل من جانب الخصوم وذلك بهدف الهروب من تطبيق أحكام المذهب الذي يعتنقونه والذي ارتضوا بتطبيقه عند إبرام عقد الزواج مما يشكل مخالفة صريحة لأحكام القانون والمبادئ الدستورية التي توجب احترام العقود، وفي ظل هذا الغموض الذي يعترض النص تصدت محكمة التمييز

الجلال يشيد بنتائج اجتماع «الخارجية»

أشاد النائب طلال الجلال بما شهدته اجتماع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية أمس والذي ابلغ خلاله النائب الاول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد باللجنة بأن موقف الكويت من أزمة سحب السفراء من قطر هو السعي لرأب الصدع بين الدول الأشقاء. وقال الجلال: ونحن إذ نحمد الله بعودة سمو الامير بسلامة الله الى ارض الوطن، فإننا على ثقة بان امير الدبلوماسية قادر بحكمته وحكته على احتواء الخلاف الخليجي، وان يعيد المياه الى مجاريها بين الأشقاء. وشدد الجلال على ان اتحاد



عبدالله التميمي